

Distr.: General
2 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

في أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٦/٢٦١ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وقد وقع ما مجموعه ٨٦ دولة من الدول الأعضاء، بوصفها مقدمة رسمية لهذا القرار المتخذ بتوافق الآراء، الذي تناول للمرة الأولى دور البرلمانات في إطار الأمم المتحدة، باعتباره بندا قائما بذاته، مؤذنة بذلك ببداية جديدة لهذه الشراكة المتطورة.

وقد ظل بناء العلاقة بين الأمم المتحدة، وهي المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية، والاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية للبرلمانات، يتعزز بصورة مطردة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي. وقد تنامت هذه العلاقة من خلال بيانات سياسية رئيسية، من قبيل إعلان الألفية والوثيقتين الختاميتين لمؤتري القمة اللذين عقدتهما الأمم المتحدة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، والإعلان الختامي لكل من المؤتمرات العالمية الثلاثة لرؤساء البرلمانات، فضلا عن مختلف قرارات الجمعية العامة. وحيث أن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات المعقدة في الوقت ذاته، وبينما تلوح في الأفق مواعيد نهائية هامة في عام ٢٠١٥، فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يشارك الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية كافة في أعمال الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280414 240414 14-28858 (A)



ويوثق هذا التقرير التعاون خلال العامين الماضيين بين المنظمتين ومجتمع البرلمانات ككل. ويحدد التقرير أيضا الطرق التي يمكن بها للمنظمتين العمل معا على نحو أفضل في سياق الإصلاحات المؤسسية والمشهد المتغير في جميع مجالات السياسة العامة. ويسلط الجزء الأول من التقرير الضوء على طرائق التعاون الرئيسية من خلال توفير أمثلة محددة على النتائج المحققة على الصعيدين السياسي والتنفيذي. ويقدم مرفق التقرير قائمة أكثر تفصيلا بالأنشطة التي جرى الاضطلاع بها خلال هذه الفترة كي تبين على نحو أكثر وضوحاً التعاون اليومي بين المنظمتين.

أولا - مقدمة

١ - تمثل الأمم المتحدة حجر الزاوية في هيكل تعددية الأطراف حيث أنها تجمع بين الدول الأعضاء للعمل من أجل تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية، على أساس الحق الطبيعي لكل فرد في العيش حياة خالية من الخوف والعوز. ومع ظهور العولمة وتزايد الترابط بين الدول وازدياد التهديدات في الآونة الأخيرة، من قبيل تغير المناخ، فقد أصبحت هذه المهمة أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ومن الواضح اليوم أنه لا يمكن أن تأمل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها إلا عن طريق إشراك جهات فاعلة أخرى، بالإضافة إلى الحكومات ذاتها.

٢ - وتشكل البرلمانات الوطنية إحدى هذه الجهات الفاعلة. وهي تمثل حلقة الوصل الأساسية بين الحكومات المجتمعة في الأمم المتحدة والناس الذين انتُخبت هذه البرلمانات لتمثيلهم يوميا، فيما يتعلق بجميع مسائل السلام والأمن، والتنمية المستدامة، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان. ومهمة البرلمانات هي سن التشريعات الكفيلة بتنفيذ الالتزامات الدولية في كل بلد، أو اعتماد الميزانية الوطنية التي تسمح بتنفيذ الالتزامات نفسها. وواجب البرلمانات أيضا مساءلة الحكومات عن الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها إزاء المجتمع الدولي وإزاء مواطنيها.

٣ - ويضم الاتحاد البرلماني الدولي في عضويته ١٦٤ برلمانا وطنيا ولديه روابط مؤسسية مع جميع الجمعيات البرلمانية الرئيسية الإقليمية والجيوسياسية في العالم، وبذلك فهو المنظمة البرلمانية الوحيدة ذات النطاق العالمي. وبهذه الصفة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره مراقبا دائما لدى الجمعية العامة، هو في وضع جيد يمكنه من توجيه آراء البرلمانات وأعضائها بشكل مباشر إلى جميع العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي هو أيضا أداة رئيسية لدعم تنفيذ الالتزامات العالمية على الصعيد القطري سواء عن طريق تعزيز قدرات البرلمانات على الاضطلاع بدورها التشريعي والرقابي والتمثيلي وعن طريق تزويدها بالمعلومات ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة وعمليات صنع القرار فيها.

٤ - وعلى النحو المبين في هذا التقرير، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتعبئة البرلمانات على الصعيد الوطني من أجل الترويج لمزيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة على الصعيد العالمي. وهذا الأمر له تأثير كبير في إنشاء نظام دولي أكثر ديمقراطية.

ثانياً - التعاون السياسي على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانيين والأمم المتحدة

٥ - على غرار ما حدث في الماضي، فقد استمرت جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي نصف السنوية في إتاحة الفرص خلال هذه الفترة لتحقيق التعاون بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة والبرلمانيين وتبادل الآراء بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال العالمي تقريباً، من التنمية المستدامة إلى نزع السلاح، ومن تسوية النزاعات إلى الحكم الديمقراطي، ومن حقوق الإنسان إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تواصل الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وممثلو الأمم المتحدة السامون مع البرلمانيين من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، مما أدى إلى زيادة الوعي وحشد الدعم السياسي للعمليات الرئيسية الجارية في الأمم المتحدة. وهذا التعاون المنتظم بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة وما يزيد على ٦٠٠ برلماني في كل جمعية من جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي يساعد الأمم المتحدة أيضاً في الترويج للمواقف والمبادرات الخاصة بها. وتشمل الأمثلة على المشاركة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- الجمعية ١٢٦ للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٢): مناقشة مفتوحة مع المديرين التنفيذيين لكل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- الجمعية ١٢٧ للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢): التعاون مع رئيس منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومدير حملة الأمم المتحدة للألفية
- الجمعية ١٢٨ للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس ٢٠١٣): كلمتين رئيسيتين من كل من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالتمويل المبتكر من أجل التنمية
- الجمعية ١٢٩ للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣): مناقشات مواضيعية مع ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لتزع السلاح. وأجريت أيضاً مناقشات مفتوحة في إطار الجلسات العامة مع كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

• واستمرت جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال اتخاذ قرارات رسمية^(١)، في تهيئة الأوضاع للبرلمانيين كي يتمكنوا من بلورة موقف مشترك بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وهذه المسائل تشمل مسائل عالمية من قبيل نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة الكيميائية والمسؤولية عن توفير الحماية، فضلا عن حالات نزاع معينة من قبيل الحالة في مالي وفي الجمهورية العربية السورية (ولا سيما ما يترتب عليها من آثار إنسانية). وعالجت القرارات المتصلة بالتنمية مسائل الكوارث الطبيعية، والتجارة، والتمويل من أجل التنمية، وحقوق الطفل. وقدمت مجموعة أخرى من القرارات المزيد من التوجيهات بشأن المسائل الناشئة فيما يتعلق بالديمقراطية، من قبيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز مشاركة المواطنين وكيفية تعزيز المواطنة في المجتمعات المتنوعة عرقيا أو لغويا. وتمثل القاسم المشترك فيما بين هذه النصوص في أنها استندت إلى الإطار المتفق عليه دوليا لتحديد الإصلاحات التشريعية المعينة التي ينبغي للبرلمانات الاضطلاع بها. وقد عُممت قرارات كل جمعية من جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي على أعضاء الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال. وقد يكون الأثر السياسي الفعلي لهذه الممارسة الراسخة، الذي لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي ينفرد به فيما بين تشكيلات الكيانات التي لها مركز المراقب، أمرا يستلزم المزيد من التقييم.

٧ - وتشكل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة هيكلًا هامًا مصمما خصيصا من أجل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، واستعراض العمل البرلماني في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية، والمساعدة على تشكيل المساهمة البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وتجتمع اللجنة بشكل منتظم في إطار جلسات عامة وتضم ممثلين عن جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وهي تعمل كمُنبر للتعاون بين أعضاء البرلمانات وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وتُنظر في تنفيذ الالتزامات الرئيسية للأمم المتحدة. وقد كرسَت الدورات السنوية للجنة لعدد من قضايا الساعة: كيف تتعامل الأمم المتحدة مع الديمقراطية، ودور الدبلوماسية البرلمانية في إطار تعددية الأطراف، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وحالة التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات فيما يتعلق بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية. ومن

(١) قرارات الاتحاد البرلماني الدولي متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع: <http://www.ipu.org/strct-e/stcnfres.htm>

باب تحسين أساليب عملها، تجتمع اللجنة حاليا مرتين في السنة خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وهي مزودة بمكتب يضم ١٨ عضوا يقوم بتوجيه أعمالها ويحدد خطة عملها ويضطلع بالبعثات الميدانية وغيرها من الأنشطة التنفيذية. وألاحظ مع الارتياح إعادة تشكيل اللجنة وإعادة تجهيزها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل.

٨ - وقد بدأ العمل على التحضير للمؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، والذي سيتم تنظيمه بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، كما كان الحال في المناسبات السابقة (٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠). ومن المتوقع أن يحتتم هذا المؤتمر الرابع بإعلان رئيسي يحدد الرؤية بالنسبة للتعاون البرلماني الدولي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ مع توفير المزيد من التوجيه في الوقت نفسه بشأن مستقبل العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي.

ثالثا - إدماج شواغل البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية

٩ - في قرارها ١٢٣/٦٥، شجعت الجمعية العامة الأمم المتحدة على أن تشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي بصورة أكثر منهجية في تنظيم العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة واستعراض الالتزامات الدولية وإدماج عنصر برلماني فيها والمشاركة فيها. وكاستجابة لذلك إلى حد ما، وضع الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية مدتها خمس سنوات (٢٠١٢-٢٠١٧) تتضمن تحديدا هدف إدماج بعد برلماني في أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. وثمة هدف آخر من أهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي يتمثل في بناء دعم برلماني للأهداف الإنمائية الدولية. وتشمل المساهمة البرلمانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) كانت المشاورة العالمية من أجل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ إحدى عمليات الأمم المتحدة المحورية التي شارك فيها الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط حثيث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يدخر الاتحاد البرلماني الدولي وسعا في ضمان أن تفيّد أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، خلافا للأهداف الإنمائية للألفية، من المساهمات البرلمانية وتعكس هذه المساهمات، فتمسك بالتالي الجهات الوطنية بزمام تلك الأهداف بشكل أقوى. وتحقيقا لهذه الغاية، يسر الاتحاد البرلماني الدولي عقد اجتماع مائدة مستديرة برلماني في إطار اجتماع الفريق الرفيع المستوى السابق من الشخصيات البارزة الذي انعقد في مونروفيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وساهم في مشاورة برلمانية ثانية أجريت خلال اجتماع الفريق الرفيع المستوى الذي انعقد في بالي في وقت لاحق من نفس العام.

(ب) قُدمت مساهمة شاملة أخرى في الجمعية ١٢٨ للاتحاد البرلماني الدولي في كيتو، في آذار/مارس ٢٠١٣، حيث كرست المناقشة العامة مكرسة لرؤية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار موضوع ”من النمو المستمر إلى التنمية الهادفة (العيش الكريم) نهج جديدة وحلول جديدة“. وقد ركزت الوثيقة الختامية الرسمية لهذه المناقشة، المعروفة ببيان كيتو، الاهتمام على مسألتين رئيسيتين: الحاجة إلى نموذج اقتصادي جديد للتنمية المستدامة يركز بشكل مباشر على رفاه البشر، والحاجة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وأيضا غاية من غاياتها.

(ج) في وقت لاحق من عام ٢٠١٣، تناول الاجتماع البرلماني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقد في الأمم المتحدة، هذه المواضيع مرة أخرى لتقريبها من انتباه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وشمل الاجتماع أيضا مناقشة بشأن المسائل الجنسانية في إطار أهداف التنمية المستدامة وخلص إلى ضرورة وضع هدف قائم بذاته بشأن المسائل الجنسانية بالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي حين أنه من السابق لأوانه تقييم مدى نجاح هذا المنظور البرلماني في توجيه النتائج النهائية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، فقد انعكست بالفعل الرسائل الرئيسية في تقارير الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل تقرير الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة لعام ٢٠١٣ وتقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الدورة ٢٤ لمجلس حقوق الإنسان، تموز/يوليه ٢٠١٣).

١٠ - لا يزال منتدى التعاون الإنمائي لأصحاب المصلحة المتعددين، الذي يشارك فيه البرلمانيون إلى جانب ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والسلطات المحلية وعدد من أخصائيي التعاون الإنمائي الآخرين، يوفر إطارا هاما للاستماع إلى وجهة نظر البرلمانات في الأمم المتحدة. ولأن البرنامج الدولي للتعاون الإنمائي يشتمل الآن على مجموعة واسعة من المسائل التي تقع ”خارج نطاق المعونة“، بما في ذلك الموارد المحلية، وتدفعات رأس المال الخاص (بما فيها التحويلات المالية، والاستثمار المباشر الأجنبي وغيرها) وكذلك عدة مصادر أخرى لتمويل التنمية، يتوقع أن يؤدي البرلمانيون دورا أكثر أهمية في دعم الإصلاحات القانونية وتعزيز المساءلة في جميع المجالات. وهذه المسائل نفسها تقع في صميم الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي تدعمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي يشارك فيها الاتحاد البرلماني الدولي أيضا كعضو في هيئتها التوجيهية. وقد أثر أسلوب العمل الخاص لمنتدى التعاون الإنمائي، الذي تشارك فيه مجموعات أصحاب المصلحة على قدم المساواة وتقدم مساهماتها بالخبرات والأفكار بشأن

هذه المسائل، تأثيراً ملحوظاً في المساعدة على تشكيل خطاب جديد في مجال التعاون الإنمائي ضمن إطار منتدى التعاون الإنمائي وخارجه. ويمكن النظر في هذه الممارسة الناجحة في منتديات الأمم المتحدة المفتوحة الأخرى، بدءاً بالمنتدى السياسي الجديد الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعمل، في جملة أمور، كجهة تنسيق لتنفيذ ورصد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

١١ - وجرى كذلك، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٥، تنظيم اجتماعين إضافيين من الاجتماعات البرلمانية السنوية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خلال هذه الفترة^(٢). وشارك في رعاية اجتماع عام ٢٠١٣ للمرة الأولى كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفد إلى نيويورك لحضور كل اجتماع ما يقرب من ٢٠٠ برلماني من أجل تبادل الآراء مع الممثلين الدائمين وكبار موظفي الأمم المتحدة. ومثلما ذكر أعلاه، ارتبطت مناسبة عام ٢٠١٣ ارتباطاً وثيقاً بعملية ما بعد عام ٢٠١٥. وساعد الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠١٢ تحت عنوان "درب غير مطروق: نهج برلمانية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة وبناء السلام"، على إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات، في شراكة مع الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على استعادة الاستقرار السياسي في البلدان المعرضة للنزاعات أو الخارجة منها. فعلى سبيل المثال، في حالات بناء السلام والمصالحة الوطنية، بينما يجب أن تكون الحكومات بالضرورة هي المحاور الأول للأمم المتحدة، فإن عمل المنظمة يمكن أن يستفيد أيضاً من إشراك البرلمانات. وفي الحالات التي يكون فيها البرلمانيون قد كونوا علاقات وثيقة مع ناخبهم، تكون البرلمانات مؤهلة تأهيلاً جيداً لرصد التوترات المستمرة والمتصاعدة في المجتمع حتى قبل أن تندلع أعمال العنف. وعلاوة على ذلك، يمكن منع اندلاع أعمال العنف بتوفير إمكانية تحول التوترات المجتمعية إلى مناقشات برلمانية^(٣). وكان عدد من التوصيات التي انبثقت عن هذا الاجتماع ذا صلة مباشرة بالأعمال التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وبالطبع لجنة بناء السلام، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وجرى تعميم التقارير الموجزة للاجتماعين في الجمعية العامة وبين البرلمانات الوطنية.

(٢) يمكن الاطلاع على استعراض كامل للاجتماعين البرلمانيين المشتركين على شبكة الإنترنت على الموقع: www.ipu.org/un-e/un-hearings.htm.

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من الأمثلة التوضيحية عن الدور الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات في بناء السلام والمصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة على الموقع: www.ipu.org/splz-e/unga12/summary.pdf.

١٢ - وأدرج في صميم الوثائق الختامية الرئيسية مباشرة تأييد سياسي كبير للدور الذي تضطلع به البرلمانات في تسريع تنفيذ الالتزامات الرئيسية للأمم المتحدة. وتوضح الفقرتان ٤٢ و ٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" أن البرلمانات (الهيئات التشريعية) لها دور رئيسي في تشجيع التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن رؤساء الدول والحكومات "أقروا بالدور الأساسي للبرلمانات في إرساء سيادة القانون على الصعيد الوطني ورحبوا بالتحاور بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، وذلك في الفقرة ٣٤ من الإعلان الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وترحب الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة للجمعية العامة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة ما بعد عام ٢٠١٥، الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ترحيباً صريحاً بإسهام البرلمانات في تلك العملية الهامة.

١٣ - وفي ضوء المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لعام ٢٠١٤، الذي سيجري فيه تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات المتعلقة بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، عمل الاتحاد البرلماني الدولي على نقل آراء البرلمانيين ومجتمعات الشعوب الأصلية إلى هذه العملية. ويشكل هذا العمل جزءاً من جدول الأعمال الأوسع للاتحاد البرلماني الدولي في مجال دعم التمثيل العادل للأقليات في عمليات صنع القرار. ويشمل إجراء مشاورات مع البرلمانيين في الدورة ١٢٨ الجمعية الاتحاد البرلماني الدولي وفي اجتماع برلماني عالمي يعقد في بوليفيا في نيسان/أبريل من هذا العام. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في دورة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٣. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٦ (القرار المتعلق بالطرائق)، سوف يجري إشراك البرلمانيين في جلسة أصحاب المصلحة المتعددين المقرر عقدها خلال الدورة المقبلة للمنتدى في أيار/مايو من هذا العام. وأخيراً، وضع دليل للبرلمانيين عن الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية أعده بشكل مشترك الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ومن المتوقع نشر الدليل هذا العام.

١٤ - وللمساعدة في تعبئة الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق تجاري جديد متعدد الأطراف في إطار جولة الدوحة، سعى الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي إلى تحقيق استراتيجيتهما لتقريب البرلمانيين من عملية التفاوض عن طريق المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة

التجارة العالمية. وشمل ذلك عقد عدد من الاجتماعات البرلمانية في جنيف واجتماع رئيسي في إطار المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعقد أيضا اجتماع برلماني كبير في منظمة التجارة العالمية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تحت عنوان "العودة إلى الأساسيات: ربط السياسة بالتجارة"، وعقدت في إطار الاجتماع جلسة للبرلمانيين مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

رابعاً - الرقابة البرلمانية على الالتزامات الدولية

١٥ - تكون الالتزامات الدولية ضئيلة القيمة ما لم تنفذ بالكامل على الصعيد الوطني عن طريق التشريعات ومخصصات الميزانية والرقابة البرلمانية. وبالتأكيد، لدى البرلمانات طائفة واسعة من الأدوات تحت تصرفها لكفالة تضمين القوانين والسياسات والأنظمة والبرامج والميزانيات الوطنية المبادئ والالتزامات الواردة في جميع الاتفاقات الدولية.

المشاركة البرلمانية في عمليات الإبلاغ الوطنية

١٦ - وفقاً للممارسة المتبعة، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي ربط البرلمانات بعملية الإبلاغ الوطنية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الدورات العادية للجنة المعنية بالاتفاقية. ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتنبيه البرلمانات المعنية إلى التقرير الذي ستقدمه حكوماتها إلى اللجنة، ويدعو أعضاء البرلمان للانضمام إلى وفد حكومتهم إلى الدورة ذات الصلة من دورات اللجنة، ويحيل بعد ذلك إلى البرلمان، للعلم والمزيد من المتابعة، نتائج مداورات اللجنة. وأهمت هذه الممارسة التي اختُبرت جيداً قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٢، الذي دعا المجلس فيه إلى عقد حلقة نقاش أكثر تعمقاً عن إسهام البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل. وتشمل توصيات حلقة النقاش تلك ما يلي: إشراك البرلمانات في عملية تشاور وطنية شاملة من أجل إعداد التقرير الوطني المقدم إلى المجلس؛ وإشراك أعضاء البرلمان في الوفود الرسمية إلى المجلس (بصفة مراقب أو بصفة أخرى)، وتوفير عرض رسمي لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل إلى كل برلمان من البرلمانات المعنية. وتدعو التوصيات الأخرى الصادرة عن حلقة النقاش إلى تعزيز قدرة البرلمانات على المساهمة في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون بين البرلمان والاتحاد البرلماني الدولي. وفي سياق متابعة هذه التوصيات، عقد اجتماع برلماني لمنطقة وسط وشرق أوروبا في بوخارست في شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن المقرر أن تعقد اجتماعات إقليمية أخرى هذا العام في المغرب (المنطقة العربية) وأوروغواي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

١٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان الاتحاد البرلماني الدولي أحد الشركاء في تنظيم الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحملة الألفية. وفي إطار زمني مدته ثلاث سنوات (اعتباراً من بداية الفترة المشمولة بهذا التقرير) قبل عام ٢٠١٥، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على إقناع البرلمانات بالضرورة الملحة لوضع سياسات تستهدف بصورة مباشرة أكثر الأهداف الإنمائية للألفية التي تسجل بلداً فيها التأخر الأكبر. وعقد اجتماع واحد في المنطقة الأفريقية واجتماعان آخران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعقدت جلسة إحاطة للبرلمانيين عن تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة الـ ١٢٧ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٨ - وفي الوقت نفسه، واصل الاتحاد البرلماني الدولي تركيز الاهتمام على ضرورة أن تستعرض البرلمانات هياكل لجائها من أجل تقييم فائدة تشكيل لجنة متخصصة أو تجمع متخصص للأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحسين الرقابة على السياسات الحكومية وتيسير التنسيق الداخلي بين لجان الحقائق البرلمانية. وتبين دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن لجنة الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للبرلمان النيجيري، على سبيل المثال، المخاطر والإمكانيات التي ينطوي عليها مثل هذا الهيكل، ولا سيما إذا لم يدمج بالكامل في عملية إعداد الميزانية أو في عملية تخطيط التنمية الوطنية. وفي العديد من البلدان التي يفتقر فيها البرلمان إلى القدرة على رصد وتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية بفعالية، يمكن أن يساعد فريق الأمم المتحدة القطري على تيسير مشاركة البرلمان في عمليات الاستعراض الوطني وأن يسهل عموماً تبادل المعلومات وتوفير المساعدة التقنية المحددة الهدف.

١٩ - وبالإضافة إلى تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بمجملها، عمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة على التركيز بدقة على أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل تلك المتعلقة بتمكين المرأة (الهدف ٣)، والحد من وفيات الأطفال (الهدفان ٤ و ٥)، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الهدف ٦). وعلى نحو ما هو موثق في مرفق هذا التقرير، جرى خلال هذه الفترة عقد عدد من حلقات العمل والمناسبات الأخرى للبرلمانيين، بالإضافة إلى إنتاج منشورات مشتركة، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها من الهيئات^(٤). وتمشيا مع الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ بشأن فيروس

(٤) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمنشورات المشتركة على الموقع: www.ipu.org/english/handbks.htm.

نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ركز العمل المشترك دعماً للهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص على القضاء على الأحكام التمييزية التي تتسم بالإجحاف في حق السكان الأكثر تضرراً، والتي يعترف منذ أمد طويل بأنها من العقبات الرئيسية التي تعيق التصدي الفعال لهذا الوباء.

٢٠ - وفي سياق دعم الالتزامات الدولية في مجال المساواة بين الجنسين، وهي التزامات لا يزال الكثير منها غير محقق منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥، واصل الاتحاد البرلماني الدولي عقد اجتماع برلماني ليوم واحد خلال الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوسيلة للإبقاء على تلك الالتزامات في صدارة جدول أعمال البرلمانات. ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً يزود الأمم المتحدة بالبيانات عن المرأة في مجال السياسة، وهو ما يلزم من أجل تتبع التقدم المحرز في تحقيق أحد المؤشرات الرئيسية للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (النسبة المئوية للنساء في البرلمانات). وتشكل هذه البيانات نفسها الأساس الذي يستند إليه منشور يصدره بصورة مشتركة الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على شكل خريطة عالمية للنساء في مجال السياسة، توفر لمحة عن النساء العاملات في السياسة في كل بلد. وجرى تقديم أحدث طبعة من الخريطة في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٤^(٥).

٢١ - ومن خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وعمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة، اطلع البرلمانيون بشكل أفضل على صكوك الأمم المتحدة الرئيسية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما المعاهدة الجديدة لتجارة الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتم الاتفاق على أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على تحديد طرائق لمواصلة هذا العمل، بوسائل منها عقد حلقات عمل وتنظيم دورات أكثر تركيزاً على الصعيد الإقليمي. وترجم إلى عدة لغات دليل البرلمانيين بشأن دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى البرلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح في عام ٢٠١٢، وهو يمثل أداة مفيدة جداً في تعبئة العمل البرلماني في هذا المجال البالغ الأهمية.

خامساً - البرلمانات والأمم المتحدة على الصعيد الوطني

٢٢ - أوردت الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٦ تحديداً أن الجمعية "تدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى استحداث طريقة أكثر تنظيماً وتكاملاً في العمل مع

(٥) خريطة المرأة في مجال السياسة متاحة على الرابط: www.ipu.org/english/surveys.htm#MAP2014.

البرلمانات الوطنية، بسبل منها إشراك البرلمانات في المشاورات المتعلقة باستراتيجيات التنمية الوطنية وفعالية المعونة الإنمائية“. واستوحيت التوصية من النتائج السابقة التي خلص إليها الفريق الاستشاري للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة، استنادا إلى بعثته الميدانية الرامية إلى دراسة مدى التنفيذ على الصعيد الوطني لمبادرة إصلاح وحدة العمل في الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وكانت الفكرة الشاملة هي أن البرلمانات يمكنها أن تفعل الكثير للمساهمة في عمليات الأمم المتحدة بشكل مباشر على الصعيد القطري وفي مجالات يتسع نطاقها بحيث يتجاوز إلى حد كبير التنمية في حد ذاتها ليشمل بناء السلام والأزمات الإنسانية والإصلاحات الانتخابية. وفي المضي نحو فترة ما بعد عام ٢٠١٥، من شأن تعزيز الصلات القائمة بين الوجود الميداني للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية أن ييسر بدرجة كبيرة تنفيذ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة وغير ذلك من الالتزامات.

٢٣ - وبناء على البعثات الميدانية السابقة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠٠٨)، وفييت نام (٢٠٠٩)، وغانا وسيراليون (أيار/مايو ٢٠١١)، قام الفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي أيضا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بفحص عملية ”توحيد الأداء“ عن كثب في ألبانيا والجبل الأسود. واستنادا إلى هذه الزيارات، التي تم تنسيقها بشكل وثيق مع موظفي الأمم المتحدة في الميدان ومع البرلمان الوطني، تبين أن عدة أجزاء من منظومة الأمم المتحدة في البلد تشارك في تيسير الدعم المقدم إلى البرلمان لكي يتمكن من العمل بشكل أفضل على تنفيذ الالتزامات العالمية. ففي ألبانيا، على سبيل المثال، وفر التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرلمان الدعم لإنشاء لجنة برلمانية للسكان والتنمية وتجمع برلماني لحقوق الطفل، بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى اللجنة الصحية ولجنة الشؤون الاجتماعية في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى مبادرات تنمية قدرات نائبات البرلمان من خلال الهياكل البرلمانية الإدارية، والإعداد للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل في مجال الدعوة مع رئيس البرلمان من أجل تمكين المرأة ومكافحة العنف الجنساني. وبالإضافة إلى المساعدة التقنية المقدمة إلى البرلمان في كلا البلدين، أوصي بأن تستحدث أفرقة الأمم المتحدة القطرية ممارسة أكثر تنظيما لإشراك البرلمانات في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الاستراتيجية ورصدها.

٢٤ - ونظمت بعثة ميدانية ثانية للفريق الاستشاري في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في كوت ديفوار. وفي إطار اختبار بعض التوصيات الصادرة عن الاجتماع البرلماني المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠١٢، سعت البعثة إلى تعزيز التعاون

بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري والبرلمان الوطني في الجهود المبذولة لبناء السلام. ومع الاعتراف بالدور الحيوي الذي يطلب من البرلمانات القيام به في بناء السلام والمصالحة الوطنية، أبرزت البعثة أيضا الحاجة الحقيقية الملحة إلى تعزيز قدرات البرلمان. ومن شأن ذلك أن يسمح للبرلمان بتنفيذ ما يلزم من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية أثناء انتقال البلد من مرحلة النزاع إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل بتنفيذ برنامج موضوعي لدعم البرلمان في كوت ديفوار. وقد أجرى الاتحاد البرلماني الدولي أيضا مراجعة تنظيمية للبرلمان وسيسعى إلى إقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ التوصيات الصادرة عنه. وبدورها، قامت الجمعية الوطنية لكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد أن أعربت عن شديد رغبتها في القيام بدور نشط لمنع نشوب النزاعات، باستضافة مؤتمر برلماني إقليمي تناول دور البرلمان في منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا. واختتم المؤتمر بسلسلة من التوصيات المحددة للعمل البرلماني بهدف تعزيز سيادة القانون، ووضع تشريعات لحقوق الإنسان تتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، وكفالة تداول السلطة بشكل ديمقراطي وسلمي، وتشجيع الحوار وإشراك الجميع للقيام بالإصلاحات اللازمة لعملية المصالحة الوطنية.

٢٥ - ونظمت بعثة ثالثة للفريق الاستشاري المعني بشؤون الأمم المتحدة إلى هايتي في شباط/فبراير ٢٠١٤ للنظر في الفعالية العامة للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في المجال الإنساني وفي مجال التعمير في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، وكذلك في الطريقة التي يمكن بها لشركاء الأمم المتحدة في الميدان، كل حسب دوره، إشراك البرلمان في وضع خطط إنمائية وطنية رئيسية وتنفيذها. وقدمت النتائج التي توصلت إليها البعثة إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وسوف تعمم في الجمعية العامة.

٢٦ - وعلى الرغم من أن جميع هذه البعثات تبين ازدياد التعاون باستمرار بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات على الصعيد القطري، فهي تقدم أيضا دليلاً على الثغرات المؤسسية التي يلزم سدها، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل مع البرلمانات، ليس فقط كجهة مستفيدة من المساعدة الدولية بل أيضا كشريكة رئيسية في تصميم الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية ورصدها.

٢٧ - وخلال إجراء استعراض لهذه المسائل في الجمعية ١٢٩ للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وضعت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة قائمة بتوصيات محددة تهدف إلى تعزيز التعاون المتسق بين البرلمانات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشمل التوصيات ما يلي: تأمين التدفق المنتظم للمعلومات وإجراء

المشاورات على مستوى تخطيط الاستراتيجية ورسم السياسات، وتيسير التعاون المنتظم بشأن الخطط الإنمائية الوطنية والاستعراضات الوطنية للالتزامات العالمية الرئيسية. ويعتبر كذلك وضع مبادئ توجيهية تستند إلى الممارسات الجيدة المستفادة من الميدان أحد المجالات التي يجدر استكشافها.

- ٢٨ - وتكمن وراء جميع هذه المسائل المسألة الأوسع المتعلقة ببناء قدرات البرلمانات للعمل مع الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والعالمي وبناء قدراتها أيضاً من أجل القيام بالأهم من ذلك كله، ألا وهو أداء الدور الذي تنفرد به في مجالي التشريع والرقابة على نحو فعال. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج بناء القدرات البرلمانية في نحو ٧٠ بلداً. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص، مع ما لا يقل عن ستة من مكاتب الأمم المتحدة القطرية، حيث يساعد في تنفيذ برامج المساعدة التقنية البرلمانية في باكستان وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيينيا - بيساو وميانمار ودولة فلسطين.
- ٢٩ - ولا يزال يلزم القيام بالكثير وتعبئة المزيد من الموارد لتحقيق ذلك من خلال العمل مع جميع الشركاء الإنمائيين وبالتعاون مع البرلمانات الوطنية. أما في ما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، فيرد أدناه وصف النهج الجديد.

(أ) شهدت السنوات الأخيرة بذل جهود أقوى من جانب الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقديم المساعدة إلى البرلمانات على نحو أكثر كفاءة وفعالية. ولقي هذا النهج الجديد نجاحاً في ميانمار. وقامت المنظمتان ببعثات مشتركة خلال عام ٢٠١٢، منها بعثة في تموز/يوليه ٢٠١٢ لوضع برنامج طويل الأجل من أجل تقديم دعم واسع النطاق لجمعية الاتحاد خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

(ب) في انتظار وضع واعتماد برنامج الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ وتعديل ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، واستجابة لطلب جمعية الاتحاد بتقديم الدعم الفوري، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم الأولي لإنشاء دائرة للإعلام والبحوث والمكتبة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار دعماً إدارياً هاماً لمشروع الاتحاد البرلماني الدولي في ظل ظروف صعبة للغاية.

(ج) وافق البرلمان على برنامج الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وأدرج البرنامج في خطة عمل البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد وقع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن على كتاب موافقة في ما يتعلق بتنفيذ البرنامج. وعلى وجه التحديد، ستعمل المنظمتان من أجل

تعزيز قدرة أمانة جمعية الاتحاد لكي تتمكن من خدمة جمعية الاتحاد واللجان التابعة لها والأعضاء البرلمانيين على نحو فعال ومراعٍ للمنظور الجنساني.

(د) صُمم مشروع الاتحاد البرلماني الدولي منذ البداية في الإطار الأوسع نطاقاً لبرنامج الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وتم إدماجه كلياً في هذا الإطار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويسر هذا النهج الجديد تقديم دعم ملموس وهام إلى البرلمانات الناشئة منذ المراحل الأولى.

(هـ) منذ أوائل عام ٢٠١٢، شارك الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرات تنسيق مختلفة شملت مجتمع المانحين، وتواصلت المنظمتان بانتظام مع المنظمات الأخرى من أجل التخطيط لدعم جمعية الاتحاد. وساعد هذا في تضيق نطاق الازدواجية والتداخل. وعلى نحو مماثل، يجري تشجيع مختلف المنظمات على العمل مع دائرة الإعلام والبحوث والمكتبة، بوصفها جهة إيداع لجميع الموارد والمواد التي تستخدم في أنشطة بناء القدرات البرلمانية وأنشطة التدريب في هذا المجال.

٣٠ - وقدم في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ مثال آخر من الأمثلة الممتازة التي توضح الطريقة التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة العمل معاً من أجل إشراك البرلمانات على الصعيد الوطني في العمليات العالمية، عندما نظمت أفرقة مناقشة مع برلمانيين من بنغلاديش وبوركينا فاسو وساموا وسيراليون، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبدعم نشط من فريق الحكم الديمقراطي في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتمست أفرقة المناقشة آراء البرلمانيين بشأن الطريقة التي تمكنت بها برلماناهم من تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول لعام ٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً، والصعوبات التي واجهتها في هذا الصدد، ونوعية الدعم المتوقع من منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وتمثل محط التركيز الرئيسي في ضرورة أن تساعد الأمم المتحدة في إنشاء آليات قوية للتنفيذ على الصعيد الوطني تنطوي على المشاركة النشطة من جانب البرلمانات. وشملت التوصيات المحددة ما يلي: إنشاء أفرقة عاملة تتعاون مع البرلمان في تنفيذ برنامج اسطنبول؛ وإنشاء جهة تنسيق تابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرنامج، بحيث ترتبط مع جهات التنسيق البرلمانية المعنية؛ وتقديم المساعدة إلى البرلمانات من أجل تعزيز قدرتها على إجراء تقييمات نوعية للنفعات والسياسات؛ وتنظيم مناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين يشارك فيها أعضاء البرلمان؛ وتقديم ما يلزم من التمويل والمعلومات إلى البرلمانات لتمكينها من أداء دورها الرقابي. ومن

المرجح أن يؤثر مدى تنفيذ هذه التوصيات في قدرة البرلمان على الإسهام في استعراضات منتصف المدة المقرر إجراؤها على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٦.

سادسا - التوصيات

٣١ - يتراوح التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بين ما هو سياسي وما هو تنفيذي، ويتصل بجميع مجالات السياسة العامة تقريبا. وقد تطورت طرائق التعاون لتشمل عدة نهج ابتكارية يمكن توسيع نطاقها. ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي، على غرار الأمم المتحدة، بإعادة تجهيز نفسه من أجل تحسين خدمة أعضائه، مع تعزيز قدراته على العمل بوصفه همزة الوصل البرلمانية مع الأمم المتحدة.

٣٢ - ونظرا لازدياد عدد المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي وتعقيدها، وما يواجهه كل من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من قيود تتعلق بالموارد، يجب إقامة مزيد من أوجه التكامل والتآزر بين المنظمتين من أجل تعظيم الأثر العام على الصعيدين السياسي والتنفيذي. ويوصى بالعناصر السبعة التالية:

(أ) يمكن نقل الخبرة المكتسبة في الاجتماع البرلماني السنوي المعقود في الأمم المتحدة، بوصفه اجتماعا مشتركا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يرمي إلى إرشاد عمليات الأمم المتحدة الرئيسية من منظور برلماني، إلى الاجتماعات البرلمانية الأخرى المعقودة بالاقتران مع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الأخرى، ويمكن أن تكون نتائج هذه الاجتماعات بمثابة مساهمة برلمانية رسمية في مداولات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد يكون هذا هو الحال مثلا بالنسبة للاجتماع البرلماني الذي ينظم بمناسبة الدورة السنوية للجنة وضع المرأة وغيره من الاجتماعات التي يشارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، والتي يمكن إدراجها في إطار جدول الأعمال الرسمي للأمم المتحدة.

(ب) نظرا إلى أن المسائل الرئيسية التي تتناولها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تتداخل في كثير من الأحيان، يمكن وضع آليات لتحسين التنسيق بين جداول الأعمال السياسية للمنظمتين. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يمكن إقامة تعاون أكثر انتظاما وترتيا بين لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المعنية. ومن شأن مزيد من التشاور الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد أيضا على وضع جدول أعمال اللجنة بحيث يتناول المسائل العملية موضع الاهتمام المشترك.

(ج) تعد البرلمانات عنصرا أساسيا لضمان تنفيذ الاتفاقات الدولية الرئيسية. ومن ثم ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بشكل وثيق على إدراج دور واضح تضطلع به البرلمانات على الصعيد العالمي والاشتراك في دعم الجهود التي تقودها البلدان والتي يجب أن ترافق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

(د) بالمثل، ومع إقرار النتائج الإيجابية المنبثقة عن المؤتمرات العالمية السابقة لرؤساء البرلمانات، التي عقدت في الأمم المتحدة قبل مؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، يقترح عقد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في إطار سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى المكرسة للسلام والتنمية في العالم التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(هـ) لما كان دور البرلمانات الوطنية أساسيا في تجسيد الالتزامات العالمية في السياسات والأطر الوطنية، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تكثيف جهودهما المشتركة الرامية إلى زيادة تعزيز قدرات البرلمانات على أداء مهامها التشريعية والرقابية والتمثيلية. وسيمكن ذلك البرلمانات أيضا من المشاركة بنشاط أكبر في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية وعمليات استعراض الالتزامات العالمية. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بصفة خاصة، الاستعانة على نحو أكثر منهجية بالخبرة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه في مجال تعزيز المؤسسات البرلمانية، وبخاصة في البلدان الخارجة من النزاع و/أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية.

(و) بناء على الخبرة المكتسبة من المشاركة البرلمانية في أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، يمكن تقديم مساهمة برلمانية أقوى إلى الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، على النحو الذي أوصى به فريق أيار/مايو ٢٠١٣. وفي الواقع، يمكن تطبيق هذه الممارسة بشكل مفيد أيضا على التقارير الوطنية التي ستقدم إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

(ز) في ضوء الشراكة المتزايدة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، التي تسعى إلى إدراج البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة، قد تود الجمعية العامة الاستمرار في بحث طرائق هذا التفاعل وفوائده ومواصلة إدراج هذا الموضوع كبنء منفصل في جدول أعمال دورتها السبعين.

المرفق

قائمة الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢

أولا - الديمقراطية وحقوق الإنسان

- لقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط على الترويج لليوم الدولي للديمقراطية، في ١٥ أيلول/سبتمبر، الذي أقرته الأمم المتحدة، عن طريق الطلب إلى البرلمانات الأعضاء الاحتفال بهذا اليوم من خلال نشاط أو بيان سياسي خاص. وكان الموضوع الرئيسي لليوم في عام ٢٠١٣، المتفق عليه بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، تعزيز الأصوات المنادية بالديمقراطية. واتخذ نحو ٣٠ برلمانا خطوات في كل عام للمساعدة في الاحتفال بهذا اليوم. وشارك مدير شعبة أوروبا في جلسة للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة خلال الجمعية ١٢٧ للاتحاد المعقودة في كيبيك، كندا، بعنوان "هل تأخذ الأمم المتحدة الديمقراطية بالقدر الكافي من الجدية؟" وتناولت هذه الجلسة عددا من مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما سيادة القانون ونزاهة الانتخابات والترويج لزيادة الشفافية في عمل البرلمانات.
- لا وجود للديمقراطية من دون سيادة القانون. واقتربنا بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد اجتماع برلماني في الأمم المتحدة برعاية كل من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية لقانون التنمية. وكان الاجتماع فرصة للتفكير في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى، خاصة لأنه تضمن اعترافا قويا بالدور الذي تضطلع به البرلمانات في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني.
- عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٢ المتخذ في عام ٢٠١٣، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم حلقة نقاش بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل خلال دورة المجلس في أيار/مايو. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يقوم الاتحاد أيضا باستكمال دليل البرلمانيين بشأن حقوق الإنسان. وفي السياق نفسه، يقوم الاتحاد بوضع الصيغة النهائية لدليل عن الهجرة من منظور حقوق الإنسان.

- شارك الاتحاد أيضا في حلقة نقاش نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن المسألة عن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقبلة من منظور حقوق الإنسان. وانعقدت الحلقة في نيويورك في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣. وناقش الفريق في جملة أمور الكيفية التي يمكن بها ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين يمكن إنفاذها على الصعيد الوطني. وقدم الاتحاد أيضا مساهمة أخرى في مناقشات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان خلال الدورة العاشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، التي انعقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.
- إلى جانب فريق الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتب السياسات الإنمائية، عمل الاتحاد في الربع الأول من عام ٢٠١٣ على إجراء دراسة استقصائية للبرلمانيين بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بالحوكمة والتنمية المستدامة. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأعمال التحضيرية لعقد حلقة عمل بشأن الحكم الديمقراطي عقدت في الجمعية ١٢٨ للاتحاد في كيتو في آذار/مارس ٢٠١٣ وشمل الدعم الذي قدمه فريق الحكم الديمقراطي إلى الاتحاد إسهامات في مناسبة معنونة "قياس الحكم الديمقراطي: فن الممكن"، عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٤ وشارك الاتحاد في تنظيم هذه المناسبة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، برعاية البعثة الدائمة لمغوليا لدى الأمم المتحدة. وقدم مساهمة مباشرة إلى دورة الفريق العامل المفتوح المعقودة في الأسبوع نفسه، عندما وردت مسألة الحوكمة في جدول الأعمال.
- في نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشر التقرير البرلماني العالمي الأول بوصفه مسعى مشتركا بين الاتحاد البرلماني العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن التقرير تحليلا متعمقا لحالة البرلمانات في العالم والكيفية التي يمكن بها مواصلة تعزيزها لكي توفر أساسا أمتن للممارسات والمبادئ الديمقراطية في البلدان المعنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظم الاتحاد والبرنامج الإنمائي في الرباط، بالتعاون مع برلمان المغرب، حلقة عمل إقليمية بشأن كيفية تعزيز العلاقة بين البرلمان والمواطنين عقب الاضطرابات السياسية والمؤسسية التي وقعت في الربيع العربي. واتخذت إجراءات متابعة بشأن هذا التقرير في ١٤ برلمانا وهو متاح حاليا بثماني لغات.
- واصل الاتحاد العمل بشكل وثيق مع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات للبرلمانات الوطنية. وفي العامين الماضيين،

قام الاتحاد بتوقيع و/أو تمديد اتفاقات مبرمة مع أربعة من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي لتقديم الدعم إلى مشاريع رامية إلى تعزيز البرلمانات وأسهم في أكثر من ٤٠ نشاطا جرت في باكستان وبالاو وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساموا وميانمار ودولة فلسطين. وشمل ذلك إيفاد بعثة مشتركة بين الاتحاد والبرنامج الإنمائي لصياغة المشاريع إلى ميانمار في تموز/يوليه ٢٠١٢، مما أدى إلى قيام مشروع كامل النطاق لتقديم الدعم إلى البرلمان. وعمل المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد لتيسير البعثات الميدانية البرلمانية الموفدة إلى ألبانيا والجزيل الأسود وكوت ديفوار وهايتي. وبدأ البرنامج الإنمائي والاتحاد العمل، في إطار فريق عامل من الأخصائيين البرلمانيين، على وضع مجموعة من المبادئ المشتركة للعاملين في مجال تنمية النشاط البرلماني. وستكون المبادئ، بعد وضع اللمسات الأخيرة عليها، بمثابة مرجع لتنمية النشاط البرلماني وتساعد على ضمان استمرار الدعم المقدم إلى البرلمانات واستناده إلى الاحتياجات التي تحددها البرلمانات نفسها لتنمية نشاطها.

- عُقد المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانات الإلكترونية في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان والاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب الإيطالي. وركز المؤتمر على مفهوم "البرلمان المفتوح"، أي الطريقة التي يمكن بها للتكنولوجيات تعزيز الشفافية والمساءلة إزاء المواطنين. وصدر في المؤتمر أيضا التقرير العالمي المشترك للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠١٢.

- تشكل حقوق الشعوب الأصلية إحدى السمات الهامة لجدول الأعمال المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وأعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والاتحاد البرلماني الدولي دليلا للبرلمانيين بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ومن المقرر إصدار الدليل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقدم الاتحاد إسهاما إلى دورة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣، التي وضعت فيها النقاط الرئيسية لخطط إسهام البرلمانات في المؤتمر العالمي المعني بقضايا الشعوب الأصلية لهذا العام.

ثانياً - المساواة بين الجنسين

- عقد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً مع المديرية التنفيذية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ب. ملامبو - نغوكا، لتبادل الآراء بشأن الآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون بين المنظمين، وناقشا عدة أمور منها إمكانية التوقيع على مذكرة تفاهم.
- وقّع الاتحاد البرلماني الدولي والمكتب دون الإقليمي لوسط وجنوب شرق أوروبا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تموز/يوليه ٢٠١٢ مذكرة تفاهم ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في تركيا. وفي إطار هذا الاتفاق، تعاونت المنظمتان على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنون "تعزيز بيئة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين" في تركيا، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم التقني إلى الجمعية الوطنية العليا لتركيا ولجنتها المعنية بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وفي هذا الإطار، أُجري تقييم ذاتي للمسائل الجنسانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وساعد هذا التقييم اللجنة على الوقوف على مدى تأثيرها في التشريعات ذات الصلة بالمسائل الجنسانية، وتقييم الدور الذي تضطلع به داخل البرلمان، وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات.
- شارك موظفون كبار من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماع الثامن لرئيسات البرلمانات، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مباشرة قبل انعقاد الاجتماع البرلماني المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في الأمم المتحدة. ونظر الاجتماع عن كثب في الجوانب الجنسانية من جدول أعمال الاجتماع، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في ما إذا كان يتعين وضع هدف جنساني قائم بذاته.
- عقد الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماعه البرلماني السنوي خلال انعقاد دورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٣ بشأن الاستراتيجيات البرلمانية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ودورها لعام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات. والتزم الاجتماعان اللذان استمر كل منهما يوماً واحداً بجدول أعمال الدورة الرئيسية للجنة وضع المرأة، وذلك حتى يتسنى تقديم مساهمة مباشرة من الأوساط البرلمانية.

- واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي التعاون في مجال القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وقدمت المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إسهامات وخبرات من أجل تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لفائدة برلمانات شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن كيفية منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له من خلال إنفاذ التشريعات إنفاذا فعالا، التي انعقدت في دار السلام (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، علاوة على حلقات عمل الاتحاد البرلماني الدولي لبناء القدرات البرلمانية الوطنية في مجال العنف ضد المرأة، التي عقدت في بوروندي (تموز/يوليه ٢٠١٢) ومالي (حزيران/يونيه ٢٠١٣) وسيراليون (آذار/مارس ٢٠١٤).
- خارطة مشاركة المرأة في السياسة: صدرت في عام ٢٠١٤ بوصفها منشورا مشتركا بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأطلقت بمناسبة الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك عام ٢٠١٤. وما زالت البيانات التي يجمعها الاتحاد البرلماني الدولي عن عدد مقاعد النساء في البرلمانات تصب في كافة التقارير الإحصائية التي تعدها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تلك التي تجمع من أجل تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.
- سلّط تقرير أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة ماري روبنسون في أيار/مايو ٢٠١٣ الضوء على نموذج الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بكيفية تعزيز مشاركة المرأة في هياكل إدارة الاتحاد وسياساته بوصفه مثالا تقتدي به أسرة الأمم المتحدة برمتها^(١). وأوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بضرورة دراسة نموذج الاتحاد البرلماني الدولي وبإمكانية تطبيقه في سياق تغير المناخ وعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- يقدم الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام معلومات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن مستوى المشاركة البرلمانية في عملية تقديم التقارير وبشأن تمثيل النساء في البرلمان في الدول الأطراف في الاتفاقية. ومثل رئيس البرلمان الأوغندي الاتحاد البرلماني الدولي في مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة. وعُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ اجتماع بين أعضاء الاتحاد البرلماني

(١) يمكن الاطلاع على التقرير المشترك (بالإنكليزية فقط) على الموقع الشبكي التالي:

http://www.mrfcj.org/pdf/2013-06-07_The-Full-View.pdf

الدولي واللجنة من أجل رفع مستوى التعاون. وشارك عضوان من تلك اللجنة بوصفهما خبيرين مختصين في دورة تدريبية للبرلمانيين نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وتولت اللجنة تنفيذها.

- تواصل التعاون بشأن شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في السياسة، التي أنشئت عام ٢٠٠٧ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي. ويعرّف تكرارا بالموقع الشبكي لشبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iknow) في المناسبات السنوية التي يعقدها كل من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك اجتماعات لجنة وضع المرأة والجمعيات نصف السنوية للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك من أجل توعية الجمهور المستهدف (المنتخبات، والمرشحات، ومنظمات المجتمع المدني النسائية) بتلك الشبكة وإطلاعه عليها.

ثالثا - التنمية المستدامة

- عُقدت، في ريو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذكرى السنوية التاريخية العشرون لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ودُعي أعضاء من الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة في المؤتمر ضمن وفودهم الوطنية. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا جلسة إحاطة للبرلمانيين في اليوم الأول من المؤتمر لتدارس وثيقته الختامية.
- في أعقاب مؤتمر التنمية المستدامة، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي يشارك في العملية التي تقودها الأمم المتحدة للمساعدة في إعادة تحديد الإطار الإنمائي الحالي في ضوء التحديات الجديدة واستنادا إلى الخبرات المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية التي أوشك يحل الموعد المحدد لتنفيذها. وكخطوة أولى، شكل الاتحاد البرلماني الدولي المشارك الرئيسي في تنظيم اجتماع المائدة المستديرة البرلماني لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عُقد في مونروfia في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والذي جرى التركيز فيه على مسألة الحكم الديمقراطي. وقُدمت مساهمة برلمانية ثانية في المشاورات النهائية للفريق الرفيع المستوى التي جرت في إندونيسيا.

- شارك الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة نشطة في الجلسات التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالأهداف الإنمائية للألفية في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤. وشملت المشاركة مساهمتين رئيسيتين في الجلسة التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن مسائل الاقتصاد الكلي وتلك التي عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن الحوكمة. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا مساهمة مفاهيمية مهمة في الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة لعام ٢٠١٣، تناولت الحاجة إلى وضع نموذج اقتصادي جديد للتنمية المستدامة. وسلّط الضوء أيضا على تلك المساهمة في التقرير النهائي للحوار.
- عُقد الاجتماع البرلماني المشترك لعام ٢٠١٣ في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونُظمت المناسبة المعنونة "إعادة النظر في التنمية المستدامة: البحث عن خطة تحوّل دولية لعام ٢٠١٥" لأول مرة بالاشتراك مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى رئيس الجمعية العامة. وكانت تلك مساهمة رئيسية في المشاورة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ساعدت على صياغة رسائل رئيسية بشأن النموذج الاقتصادي للتنمية والحكم الديمقراطي والمسائل الجنسانية.
- واصل الاتحاد البرلماني الدولي مناقشة السبل الممكنة للتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق العملية الجارية لإعادة هيكلة هذه الهيئة بمشاركة أقوى من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. وعُقد اجتماعان في نيويورك وحيف بين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتابع الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣، حيث أدلى أيضا بكلمة حول مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وانضم ف. إكس. دي دونيا (عضو برلماني بلجيكي) إلى الفريق المعني بمناقشة مواضيعية بشأن المسألة وخطة التنمية الجديدة.
- في أعقاب إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي البعيد المدى، دعا رئيس المجلس الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى معتكف على مستوى السفراء عُقد يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأدلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بكلمة رئيسية في تلك المناسبة ركز فيها على دور البرلمان في المسألة في دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- قدم الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه الشريك البرلماني الوحيد لمنتدى التعاون الإنمائي وعضوا في الفريق الاستشاري للمنتدى، مساهمات في كل الاجتماعات التي عقدتها تلك الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، بما في ذلك ندوة برزبن بشأن التعاون الإنمائي والتنمية المستدامة المعقودة في أستراليا (حزيران/يونيه ٢٠١٢)، والدورة الرئيسية لمنتدى التعاون الإنمائي المعقودة في نيويورك (تموز/يوليه ٢٠١٢)، والحوار المعني بالمسائل الجنسانية والتعاون الإنمائي الذي أجري في فيينا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وندوة أديس أبابا بشأن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي (حزيران/يونيه ٢٠١٣)، وندوة مونترو بشأن الدور الحفاز للمعونة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، وندوة برلين بشأن المساءلة في مجال التعاون الإنمائي (آذار/مارس ٢٠١٤). وساعد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي مثله نحو عشرة برلمانيين في كل اجتماع، في إدماج منظور برلماني بالغ الأهمية في الاستنتاجات التي خلصت إليها كل مناسبة من تلك المناسبات.
- كمساهمة أخرى في أعمال منتدى التعاون الإنمائي، أعد الاتحاد البرلماني الدولي مذكرة توجيهية عن الكيفية التي يمكن بها لشركاء التنمية أن يعملوا سويا على وضع سياسة عامة وطنية للمعونة كعامل تمكين رئيسي للمساءلة المتبادلة. وعُرضت تلك المذكرة على الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي لإجراء المزيد من المشاورات. ويرجى أن توفر المذكرة التوجيهية أداة حاسمة جديدة لأعضاء منتدى التعاون الإنمائي ولأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إما لبدء عملية جديدة تتعلق بالسياسة العامة في مجال المعونة أو لاستعراض السياسة العامة القائمة. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا الدعم لتنفيذ الدراسة الاستقصائية العالمية الثالثة لمنتدى التعاون الإنمائي المتعلقة بالمساءلة المتبادلة من خلال توعية عدد من البرلمانات بتلك العملية وإعلامها بكيفية المشاركة فيها.
- يمثل الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، التي يدعمها جزئيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يقوم الاتحاد بجملة أمور منها المساعدة في رصد تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالمعونة وبفعالية المعونة الإنمائية. واضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور قيادي في تنظيم اجتماع برلماني في إطار الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية المعقود في مكسيكو في نيسان/أبريل من هذا العام. ونُظم الاجتماع بدعم من الكونغرس المكسيكي.

- أُجري في أواخر عام ٢٠١٢ استعراض لمذكرة التفاهم الحالية بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقد ممثلو مكاتب رئيسية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً مع كبار مديري الاتحاد البرلماني الدولي لاستعراض كافة مجالات التعاون. وكانت النتائج إيجابية للغاية لكنها أكدت أيضاً الحاجة إلى تنقيح بعض طرائق العمل وتوسيع نطاق التعاون بحيث يشمل قطاعات جديدة. وتجري حالياً مناقشات بشأن وضع مذكرة تفاهم منقحة.
- للمساعدة في تعبئة الدعم البرلماني للأهداف الإنمائية للألفية في سنواتها الأخيرة، مع القيام في الوقت ذاته بتوجيه المساهمة البرلمانية الشعبية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات الإقليمية التي شاركت في تنظيمها حملة الألفية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا للمنطقة الأفريقية (أيار/مايو ٢٠١٢)، وفي داكا ومانبلا لمنطقة آسيا (النصف الثاني من عام ٢٠١٢). وأدمجت الإعلانات الختامية لهذه المناسبات في العملية العالمية الجارية لإعادة صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء في المقر أو في الميدان الدعم للاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم اجتماع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيعقد في مجلس الشيوخ المكسيكي في أيار/مايو ٢٠١٤.
- على سبيل المساهمة في المشاورات الجارية بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اشترك مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث والاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم اجتماع برلماني خلال المنتدى العالمي الرابع للحد من أخطار الكوارث الذي انعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٣. وحضر الاجتماع أعضاء برلمانيون من ٢٦ بلداً و ٤ جمعيات برلمانية إقليمية. واعتمد الاجتماع عدداً من التوصيات بشأن إدارة الحد من أخطار الكوارث، وضمن التزام البرلمانيين بالمساهمة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.
- بدعم من الممثلين القطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم عدد من أفرقة المناقشة في عدد مختار من البرلمانات لتقديم التعليقات المتاحة على الصعيد العالمي بشأن الطريقة التي تعمل بها البرلمانات لتعميم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وتمت الاستفادة من النتائج التي خلصت إليها أفرقة المناقشة في إحدى دورات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة بشأن متابعة برنامج عمل اسطنبول التي عقدت في

جنيف في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، غيان شاندرأ أشارياً، من بين المشاركين الرفيعي المستوى في الدورة. وبمبادرة من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتشاور مع الاتحاد البرلماني الدولي، أُعدت في مستهل هذا العام مذكرة توجيهية موجهة إلى الممثلين القطريين للأمم المتحدة والبرلمانيين بشأن الطريقة التي يمكنهم بها العمل سوياً للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وزيادة تعميمه.

- اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار منشور معنون "قوانين فعالة للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: الخطوات المقبلة للبرلمانات". ويحتوي هذا المنشور أمثلة على تشريعات من جميع أنحاء العالم أثبتت فعاليتها في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ويستخلص بعض الدروس المستفادة من تجارب البرلمانيين المعنيين. والهدف من الدراسة هو توضيح التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه البرلمانات في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وحفز المزيد من الفحص البرلماني للقوانين التي تعوق المبادرات الفعالة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما تلك التي تُجرّم الفئات السكانية الرئيسية.

- واصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتحاد البرلماني الدولي تعاونهما الوثيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في إطار الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وأُتفق على خريطة طريق مشتركة بشأن التعاون في المستقبل تُحدّد الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً أساسياً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك في تعبئة القيادة البرلمانية لدعم زيادة إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وسيوفر برنامج الأمم المتحدة المشترك التمويل للاتحاد البرلماني الدولي لتقديم المزيد من المساعدة في بذل هذه الجهود. ونُظم اجتماع برلماني خلال المؤتمر الدولي التاسع عشر المعني بالإيدز في تموز/يوليه ٢٠١٢ في واشنطن العاصمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك. وشارك في الاجتماع المعنون "الإيدز في عام ٢٠١٢: ما المطلوب لوقف الوباء" نحو ٦٠ عضواً برلمانياً حضروا للمشاركة في الحدث الرئيسي. وفي جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٣، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في حوار ثاندي بشأن تعزيز إدارة

مكافحة الإيدز، وكان الحوار بمثابة اجتماع غير رسمي لاستشارة الأفكار اشترك في عقده برنامج الأمم المتحدة المشترك والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسعت الجلسة لتحديد توجهات مقبلة في إدارة تدابير مكافحة الإيدز، وإعلاء الصوت، وتعزيز معايير الإدماج وعدم التمييز، وتحديد أشكال جديدة للمساءلة.

- قدم المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم المالي والتقني واللوجستي لتنظيم اجتماع تخطيطي للتشاور مع البرلمانيين وغيرهم من الأطراف الفاعلة بشأن دليل للبرلمانيين بشأن صحة المرأة والطفل أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٣. وأجري الاجتماع في أوغندا وشهد مشاركة ٢٥ برلمانيا قدموا إسهامات كانت ثمة حاجة ماسة إليها في المرحلة النهائية من إعداد الدليل. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية المشاركة في الفريق المرجعي التقني لمشروع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن صحة الأم والوليد والطفل. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي بدوره تقريراً إلى الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته المنظمة في الوفاء بالتزاماتها إزاء الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل. وأوفد الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من اليونيسيف، بعثات ميدانية لتقييم كيفية حماية حقوق الأطفال في البلدان التي تستضيف جمعيات الاتحاد.

- شكلت مسألة صحة الأم والوليد والطفل أيضاً مجالاً للتعاون فيما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي، بتمويل من منظمة الصحة العالمية، حلقة دراسية شاركت فيها بلدان متعددة استضافها برلمان بنغلاديش وتناولت موضوع المساواة في مجال صحة المرأة والطفل (داكا، ٣٠-٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣). وأسهمت منظمة الصحة العالمية أيضاً في المنتجات المعرفية التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي مثل دليل البرلمانيين في مواصلة العمل البرلماني لتحسين صحة الأم والوليد والطفل، ودراسة عن نطاق حالات زواج الأطفال في أفريقيا والآثار المترتبة عليها. وقدمت أيضاً المساعدة إلى برلمان كينيا في إجراء تقييم سريع للبيئة التشريعية في مجال صحة المرأة والطفل، وقدمت الدعم للبرلمان الأوغندي في وضع استراتيجية للدعوة بشأن صحة المرأة والطفل. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي بدوره الدعم لعدة فعاليات لمنظمة الصحة العالمية ترمي إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالإعلام والمساواة في مجال صحة المرأة والطفل. وشمل الدعم المقدم مشاركة الموظفين التقنيين للاتحاد البرلماني الدولي وإدارته العليا، وبذل جهود لتيسير

مشاركة البرلمانين في الاجتماعات. وأسهم الاتحاد في أول تقرير أعدّه فريق الخبراء المستقل المعني باستعراض شؤون المساواة في مجال صحة المرأة والطفل.

- عُقدت دورة عام ٢٠١٢ للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف. وبحث الاجتماع المعنون "العودة إلى الأساسيات: الربط بين السياسة والتجارة" النظام التجاري الحالي من منظور إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي. وانطوى الاجتماع كذلك على عقد جلسة مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. أما دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣، فقد عُقدت بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، وقدم الدعم لها مجلس النواب الإندونيسي. وأكد المشاركون على ضرورة أن يحرز اجتماع بالي الوزاري تقدماً في أربع مسائل رئيسية، وهي تيسير التجارة، والزراعة، والأمن الغذائي، ومسائل تهم بوجه خاص البلدان الأقل نمواً.

رابعاً - السلام والأمن الدوليان

- بناء على دعوة من رئيس فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وفي إطار دورة الفريق العامل لشهر أيار/مايو ٢٠١٣، نظم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش برلمانية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف للمساعدة في تعبئة الجهود على صعيد الحكومات لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي الشامل. واستمع المشاركون في حلقة النقاش البرلمانية إلى العديد من العروض، ومنها عرض قدمه رئيس اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالسلام والأمن الدولي. وحضر الحلقة عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- شارك الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حلقة عمل عن الأدوات الجديدة الكفيلة بتعزيز نزع السلاح النووي عُقدت خلال الجمعية ١٢٧ للاتحاد في كيبيك سيتي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتناولت حلقة العمل بإسهاب دليل البرلمانين الصادر عن الاتحاد بشأن دعم منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وأجريت مناقشة خاصة بشأن الدليل بمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حضرها ممثل عن

المدير التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب أحد كبار المستشارين للممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وقدمت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضا المشورة التقنية إلى الاتحاد من خلال عملية تشاورية بشأن مشروع القرار المعنون "نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمان" الذي اعتمدته الاتحاد في جمعيته الـ ١٣٠ في آذار/مارس ٢٠١٤.

- عمل الاتحاد على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومجلس مستقبل العالم على التحضير لإصدار جائزة السياسات المستقبلية في مجال نزع السلاح لعام ٢٠١٣. واجتمعت هيئة الحكام التي تضم الاتحاد بين أعضائها لمناقشة السياسات (الوطنية والإقليمية) قيد النظر البالغ عددها ٢٥ سياسة. وعُقد حفل توزيع الجوائز في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وساعد على تسليط الضوء على السياسات الجيدة والمبتكرة في مجال نزع السلاح التي يمكن أن تحفز بلدانا أخرى على اتخاذ إجراءات في هذا المجال.
- شرع الاتحاد في إجراء مناقشات مع لجنة مجلس الأمن للأمم المتحدة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي تسعى إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. والغاية المتوخاة هي العمل على نحو أوثق مع البرلمان والاتحاد البرلماني الدولي لتيسير تنفيذ ما يشير إليه عنوان القرار عن طريق تشريعات وطنية استباقية وتعزيز الرقابة البرلمانية. وأجريت مناقشة بشأن أعمال اللجنة والحاجة إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عموما خلال دورة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة التي عقدت خلال الجمعية الـ ١٢٩ للاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.
- ساعد الاجتماع البرلماني المشترك لعام ٢٠١٢ المعقود في الأمم المتحدة تحت عنوان "درب غير مطروق: نُهج برلمانية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة وبناء السلام"، في تسليط الضوء على الطرق التي يمكن للبرلمانات أن تدعم بها إرساء السلام في جميع أنحاء العالم سواء بمفردها أو بالتعاون مع الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع العديد من كبار المسؤولين والممثلين الدائمين إضافة إلى نحو ٢٠٠ عضو برلماني. وتطُرقت المناقشة إلى سيناريوهات محددة استطاع فيها البرلمان منع أعمال العنف السياسي أو ساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق المصالحة. وبحث جلسة منفصلة مسألة إصلاح مجلس الأمن.
- بالتنسيق الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، أوفدت بعثة للفريق الاستشاري للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار في

حزيران/يونيه ٢٠١٣. واسترشدت البعثة بنتائج الاجتماع البرلماني المعقود في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ لمواصلة بحث طرائق التعاون فيما بين العمليات الميدانية للأمم المتحدة والبرلمان على اعتبار أن كليهما يعملان على دعم الاستقرار السياسي. وأوفدت بعثة ثالثة في شباط/فبراير من هذا العام لاستقصاء الجهود الإنسانية وجهود التعمير التي تبذلها الأمم المتحدة في هايتي ودور البرلمان.

- أعدّ الاتحاد دليلاً للبرلمانيين بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٣. ويهدف الدليل المعنون "التشرد الداخلي: المسؤولية والعمل" إلى مساعدة البرلمانيين في سنّ التشريعات المناسبة للتصدي بفعالية لهذه الآفة التي يعاني منها نحو ٢٨ مليوناً من المشردين داخلياً نتيجة للزاعات المسلحة وطائفة من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أوفدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بعثة إلى الجمهورية العربية السورية للوقوف على أزمة اللاجئين وتوعية الأوساط البرلمانية ككل. وتبعاً لذلك، وجّه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي نداء إلى الأوساط البرلمانية لدعم خطة الاستجابة الإقليمية ٥ التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعماً للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة.